

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها نص صحيفة الوقائع المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ المقدمة من البيت الأبيض بشأن استراتيجية الولايات المتحدة بشأن استخدام الأسلحة النووية

يهدي وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح تحياته إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد قاسم - جومارت توكايف، ويشرفه أن يحيل طيه صحيفة الوقائع المقدمة من البيت الأبيض: استراتيجية الولايات المتحدة بشأن استخدام الأسلحة النووية، المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وتطلب السيدة أنيتا فريدت، النائبة الرئيسية لمساعد وزير الخارجية الأمريكية، أن تصدر صحيفة الوقائع بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، على نحو ما أشارت إليه في البيان الذي أدلت به أمام الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وسيكون وفد الولايات المتحدة الأمريكية ممتناً إن أمكن إصدار صحيفة الوقائع كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر وتعميمها على جميع الدول الأعضاء والدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب.

صحيفة وقائع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استخدام الأسلحة النووية*

لقد أعلن الرئيس، في هذا اليوم، التوجيهات الجديدة التي تجعل سياسات الولايات المتحدة النووية متسقة مع البيئة الأمنية للقرن الحادي والعشرين. وهي أحدث توجيهات تصدر ضمن مجموعة من الخطوات التي اتخذها الرئيس لإحراز تقدم فيما يتعلق بالرؤية التي طرحها في الخطاب الذي ألقاه في مدينة براغ، وبالهدف الطويل الأمد المتمثل في تحقيق السلم والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية.

وعقب استعراض الوضع النووي في عام ٢٠١٠ والتصديق على معاهدة ستارت الجديدة، طلب الرئيس من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الطاقة ودوائر الاستخبارات، إجراء تحليل مفصل لمتطلبات وسياسة الردع النووي للولايات المتحدة، لكفالة الاتساق بين الوضع النووي والخطط في سياق البيئة الأمنية الراهنة. وارتكز الاستعراض على أن مبدأ التخطيط لاستخدام الأسلحة النووية وتحديد تركيبة القوات والقرارات المتعلقة بالوضع النووي، يجب أن يستند إلى التقييم الفعال للبيئة الأمنية الراهنة والتوجيهات الرئاسية التي تمخض عنها.

التوجيهات الجديدة المقدمة من الرئيس:

- تؤكد عزم الولايات المتحدة الاحتفاظ بقوة ردع موثوقة وقادرة على إقناع الخصوم المحتملين بأن تبعات الاعتداء على الولايات المتحدة أو حلفائها وشركائها تفوق بكثير أي فائدة قد يسعى هؤلاء الخصوم إلى تحقيقها عن طريق شن هجوم؛
- توجه وزارة الدفاع إلى تنسيق التوجيهات الدفاعية والخطط العسكرية مع سياسات استعراض الوضع النووي، بما في ذلك أن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية إلا في ظروف قصوى تستدعي حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة أو حلفائها أو شركائها. وتؤدي التوجيهات إلى تضيق الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة، بغية التركيز فقط على الأهداف والمهام الضرورية لتحقيق الردع في القرن الحادي والعشرين. وبذلك، تعتمد التوجيهات مزيداً من الخطوات نحو تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجيتنا الأمنية؛

* استنسخت الأمانة صحيفة الوقائع هذه كما وردت دون إدخال أي تعديلات تحريرية.

- توجه وزارة الدفاع إلى تعزيز القدرات غير النووية وتقليص دور الأسلحة النووية في ردع الهجمات غير النووية؛
 - توجه وزارة الدفاع إلى دراسة وتقليص دور عمليات الرد بالأسلحة النووية الاستراتيجية في التخطيط للطوارئ، والتسليم بأن احتمال التعرض لهجوم مباغت يجهض إمكانية الرد بالأسلحة النووية هو أمر مستبعد للغاية. وستحتفظ الولايات المتحدة بالقدرة على الرد بالأسلحة الاستراتيجية، غير أن وزارة الدفاع ستركز عملية التخطيط في مجال التصدي لحالات الطوارئ الأكثر احتمالاً في القرن الحادي والعشرين؛
 - تضع نهجاً تحوطياً بديلاً للحماية من المخاطر التقنية أو الجيوسياسية، مما يؤدي إلى إدارة ترسانة الأسلحة النووية بطريقة أكثر فعالية؛
 - تؤكد أن الولايات المتحدة ستحتفظ بترسانة أسلحة نووية تكون، طالما وجدت، آمنة ومأمونة وفعالة تكفل الدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. وقدم الرئيس الدعم للاستثمارات بشكل كبير في مجال تحديث المؤسسة النووية والاحتفاظ بترسانة آمنة ومأمونة وفعالة. وستواصل الإدارة الأمريكية التماس موافقة مجلس الشيوخ على دعم تمويل المؤسسة النووية.
- وعقب استعراض شامل لقواتنا النووية، رأى الرئيس أن بمقدورنا ضمان أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائنا وشركائنا والاحتفاظ بقوة ردع قوية وموثوقة، مع الاستمرار بأمان في خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة، بنسبة تصل إلى الثلث من المستوى المحدد في معاهدة ستارت الجديدة. وما تنشده الولايات المتحدة هو السعي للاتفاق مع روسيا على خفض الأسلحة بصورة متفاوض عليها، لكي نواصل تجاوز الأوضاع النووية لفترة الحرب الباردة.
- وليس الغرض من هذا التحليل معالجة مسألة الأسلحة المنتشرة في أوروبا لدعم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فدور هذه الأسلحة قد بُحث كجزء من استعراض وضع الردع والدفاع للعام الماضي، الذي أكد دعم الحلفاء لمواصلة خفض الأسلحة من جانبي الولايات المتحدة وروسيا، كما يبين أن أي تغيير في الوضع النووي للناتو يجب أن يكون بموجب قرار من الحلف.
- وفي سياق مواصلة تنفيذ استعراض الوضع النووي، نركز على إبقاء وتحسين الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا والصين على حد سواء.

وخالصة القول إن هذا الاستعراض كان جوهرياً للمضي قدماً في تنفيذ السياسات التي تضمنها استعراض الوضع النووي. فالاستراتيجية التي تمخض عنها ستحافظ على الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا والصين، وتعزز الردع الإقليمي، وتعيد طمأنة حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، مع تمهيد الطريق للتفاوض مع روسيا بشأن كيفية خفض ترسانتنا الاستراتيجية وغير الاستراتيجية بصورة متبادلة وقابلة للتحقق منها، والوفاء بالتعهدات التي قطعناها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي.

ووجه الرئيس وزارة الدفاع إلى استخدام التوجيهات الجديدة للشروع في عملية تحديث وتنسيق توجيهات الوزارة وخطط الطوارئ لديها، لكي يتسنى تنفيذ هذه السياسة خلال العام القادم.

١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣